الأمم المتحدة S/2006/2

مجلس الأمن

Distr.: General
3 January 2006
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السابع للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أواصل إطلاعه بانتظام على تطورات الحالة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويشمل التقرير التطورات التي حصلت منذ تقديم تقريري في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/60).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – نتيجة لحالات التأخير والتعطل الكثيرة في تنفيذ اتفاقي لينا – ماركوسي وبريتوريا، لم تتهيأ الظروف الضرورية لإجراء الانتخابات الوطنية في كوت ديفوار في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كما ينص عليه دستور البلد. ومن ثم ركزت جهود الجهات المعنية الوطنية والدولية الرامية إلى دفع عملية السلام قدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير على السعي إلى التوصل إلى اتفاق رئيسي بشأن الترتيبات الهادفة إلى الحيلولة دون وقوع أزمة سياسية في نهاية ولاية رئيس كوت ديفوار، لوران غباغبو، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، عقد رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا استثنائيا في أبوجا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أوصوا خلاله مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأن تهيأ ترتيبات الحكم الجديدة في كوت ديفوار للعمل بها في نهاية ولاية الرئيس غباغبو.

٣ – وبناء على التوصية المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرارا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يحدد ترتيبات الحكم لفترة ما بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر والتدابير الرامية إلى إحياء عملية السلام

المعطلة. ونص هذا القرار في جملة أمور على أن تستمر الترتيبات المتفق عليها في اتفاق لينا – ماركوسي من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ولمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا، وأن يظل الرئيس لوران غباغبو في منصبه كرئيس الدولة خلال هذه الفترة الانتقالية. ونص المقرر كذلك على تعيين رئيس وزراء جديد يتمتع بالسلطة الكاملة على مجلس الوزراء.

٤ – وذكر أيضا أن من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لتعجيل تنفيذ بعض أحكام اتفاقات لينا – ماركوسي وأكرا الثالث وبريتوريا، ولا سيما الأحكام المتعلقة بعملة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتفكيك المليشيات ونزع سلاحها، وعملية تحديد الهوية ؛ وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق عامل دولي على مستوى الوزراء بقرار من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بغية مساعدة حكومة كوت ديفوار في تنفيذ عملية السلام. وأنشئ أيضا بموجب هذا القرار فريق وساطة يومية يتألف من ممثلي الخاص في كوت ديفوار، والممثل السامي لشؤون الانتخابات، والمبعوث الخاص لجنوب أفريقيا، والممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار.

٥ – وأيد مجلس الأمن بقراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأوضح هذا القرار أيضا آليات تنفيذ قرار مجلس السلام والأمن، وأكد أنه ينبغي أن يشترك ممثلي الخاص، بيير شوري، في رئاسة الفريق العامل الدولي وفريق الوساطة. وحث القرار أيضا رئيس الاتحاد الأفريقي أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مامادو تاندجا، رئيس النيجر ووسيط الاتحاد الأفريقي، وتابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، على التشاور فورا مع جميع الأطراف الإيفوارية من أجل تسهيل تعيين رئيس وزراء جديد. وشدد على وجوب تمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات الضرورية، ووجوب توافر كافة الموارد الحكومية المالية والمادية والبشرية لديه، من أجل ضمان فعالية أداء الحكومة وتنفيذ اتفاقات السلام.

٦ – وطلب القرار أيضا إلى الفريق العامل الدولي أن يضع خريطة طريق لتنفيذ جميع الأحكام المتبقية من اتفاقيات السلام. وأشار كذلك إلى أن ولاية الجمعية الوطنية ستنتهي بحلول ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ودعا الفريق العامل الدولي إلى التشاور مع جميع الأطراف الإيفوارية بهذا الشأن.

ثالثا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)

٧ – على إثر اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، عقد ممثلي الخاص سلسلة من الاجتماعات مع الأطراف الإيفوارية لشرح الآثار القانونية والسياسية للقرار بالنسبة لجميع الجهات الوطنية والدولية المعنية. وكان القرار قد نص على تعيين رئيس وزراء جديد بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، غير أن قادة المنطقة المكلفين بتسهيل المشاورات مع الأطراف الإيفوارية حول هذه المسألة الأساسية لم يسافروا إلى كوت ديفوار قبل هذا التاريخ، **نظرا لظروف طارئة لا صلة لها بعملية السلام**.

٨ – وأدى غياب رئيس وزراء جديد مع انتهاء ولاية الرئيس غباغبو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ظهور حالة من عدم التيقن والتوتر الشديد في البلد. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وجه الرئيس غباغبو خطابا إلى الأمة ذكر فيه أنه سيظل في السلطة نظرا لاستمرار احتلال القوات الجديدة لجزء من البلد. وأوضح كذلك أن قراره يستند إلى حكم صادر عن المجلس الدستوري في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن أحزاب المعارضة والقوات الجديدة ورفضت هذا التفسير وقررت تعليق مشاركتها في مجلس الوزراء. ونظم كل من المعارضة والحزب الحاكم تجمعات حاشدة في أبيدجان لإبراز مواقف كل منهما بشأن انتهاء ولاية الرئيس. كما نظمت القوات الجديدة في بواكي وفي مناطق أخرى في الشمال مظاهرات تطالب بتنحي الرئيس غباغبو.

٩ – وللمساعدة في تهدئة الوضع، أصدرت بيانا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر **يدعو** الأطراف الإيفوارية إلى التحلي بضبط النفس. واستنادا إلى المشاورات التي جرت مع الرئيسين مبيكي وأوباسانجو، أوضحت في بياني أن رئيس الوزراء، سيدو ديارا، سيظل في منصبه إلى حين تعيين رئيس وزراء جديد. ودعوت الأطراف أيضا إلى التعاون مع الشركاء الدوليين في تنفيذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) بحسن نية.

١٠ – وأجرى قادة المنطقة فيما بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الإيفوارية بشأن تعيين رئيس وزراء جديد. وشملت هذه المشاورات زيارة قام بها الرئيس أوباسانجو إلى كوت ديفوار في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت الأطراف خلالها قائمة تضم ١٦ مرشحا لهذا المنصب، وزيارة متابعة قام بها أولوييمي أدينيجي، وزير خارجية نيجيريا، تمخض عنها تقديم قائمة قصيرة تضم أربعة مرشحين. وأجرى الرؤساء مبيكي وأوباسانجو وتاندجا مشاورات أخرى مع الأطراف في أبيدجان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، غير أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق على مرشح مقبول من الجميع. وعاد الرئيسان مبيكي وأوباسانجو إلى أبيدجان في

٤ كانون الأول/ديسمبر لإجراء الجولة الأخيرة من المشاورات أعلنا في اختتامها تعيين السيد شارل كونان باني رئيسا للوزراء في الفترة الانتقالية.

١١ - وكان السيد باني، حتى تعيينه رئيسا للوزراء، محافظا للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. ورحبت بتعيينه جميعُ الأطراف الإيفوارية، بما فيها القوات الجديدة والحزب الحاكم والجبهة الشعبية الإيفوارية. وبعد إعلان التعيين بفترة يسيرة، قدم رئيس الوزراء السابق السيد سيدو ديارا وحكومة المصالحة الوطنية استقالتهما. وتقلد السيد باني منصبه بعد أداء اليمين في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

١٢ - وقام رئيس الوزراء بعد تعيينه بزيارة النيجر ونيجيريا وجنوب أفريقيا لإجراء مشاورات مع قادة المنطقة. وأجرى أيضا مشاورات مستفيضة مع جميع الأطراف الإيفوارية بشأن إنشاء حكومة جديدة، وكذلك مع ممثلي الخاص وأعضاء فريق الوساطة اليومية بشأن الخطوات الحاسمة المقبلة في عملية السلام. ومهد تشكيل الحكومة الجديدة، الذي أعلن في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، الطريقَ لتنفيذ اتفاقات السلام.

١٣ - وبينما كانت تجري المشاورات بشأن تعيين رئيس الوزراء الجديد، شرع فريق الوساطة اليومية والفريق العامل الدولي في تهيئة المجال لاستئناف تنفيذ المهام المتبقية في إطار اتفاقات السلام. وعقد الفريقان اجتماعيهما الأوَّلَيْن في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. ومنذ ذلك الحين، عقد فريق الوساطة اجتماعات نصف شهرية ركزت على أمرين هما التحضير لاجتماعات الفريق العامل الدولي، وتحديد الطرائق العملية لرصد التنفيذ الفعال لخريطة الطريق.

١٤ - واعتمد الفريق العامل الدولي خلال اجتماعه الافتتاحي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر نظامه الداخلي، كما ناقش مشروع خريطة الطريق لمرحلة جديدة من عملية السلام تستند إلى القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). واقتُرحت في خريطة الطريق الحدود الزمنية للتنفيذ العاجل للأحكام التي لم تنفذ بعد من اتفاقات السلام، كما حددت الخطوات الرئيسية الخليقة بأن تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

١٥ - وحضر رئيس الوزراء جلسة افتتاح الاجتماع الثاني للفريق العامل الدولي في ٦ كانون الأول/ديسمبر، و أعلن أثناءها تعهده بالتركيز خلال مدة ولايته، على إعادة بناء الثقة بين الإيفواريين معربا عن عزمه دفع عملية السلام قدما. وفي البيان الصادر في ختام هذا الاجتماع، أكد الفريق العامل لرئيس الوزراء الجديد تأييده التام له، ودعا فريقَ الوساطة إلى التحقق من أنه يتمتع بجميع الصلاحيات وتتوافر له جميع الموارد على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥). وبخصوص انتهاء ولاية الجمعية الوطنية في ١٦ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قرر الفريق العامل أن يبدأ مجلس الوزراء بوضع جميع التشريعات الضرورية وأن يقدمها رئيس الوزراء إلى رئيس الدولة، في انتظار عقد منتدى الحوار الوطني المنصوص عليه في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). يواصل فريق الوساطة مشاوراته مع الأطراف الإيفوارية بشأن هذه المسألة، بعد صدور دعوات تنادي بتمديد ولاية الجمعية الوطنية، وهو ما قد يتناقض مع التوصية المقدمة من الفريق العامل.

١٦ - وعمد الفريق العامل الدولي خلال اجتماعه المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر إلى زيادة تنقيح مشروع خريطة الطريق لتنفيذ الجوانب المتبقية من اتفاقات السلام، وسلط الضوء على المجالات والأولويات الاستراتيجية الرئيسية للفترة الانتقالية، بما فيها نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها؛ وإعادة بسط إدارة الدولة؛ وعملية تحديد الهوية؛ والانتخابات؛ وإعادة الأمن في جميع أرجاء البلد.

١٧ - وتشير التقديرات الأولية التي أجراها الفريق العامل الدولي والتي يتعين تأكيدها بعد المشاورات مع رئيس الوزراء، إلى أن تنفيذ خريطة الطريق ستكلف ما يزيد على ٢٨٠ مليون دولار. ومن المنتظر أن يقدم فريق الوساطة رسميا خريطة الطريق إلى رئيس الوزراء كي تتولى الحكومة الانتقالية زمام تنفيذها بدعم شركاء دوليين.

١٨ - ويجري في الوقت ذاته وضع خطط تنفيذية لمعالجة كل مجال من مجالات ذات الأولوية السالفة الذكر. وفي هذا الصدد، يجري التخطيط المفصل لبرنامج نزع سلاح نحو ٤٨ ٠٠٠ مقاتل وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عقد اجتماع خبراء بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمشاركتها وحضور خبراء من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووساطة الاتحاد الأفريقي وقوات ليكورن، والبنك الدولي، وذلك لوضع جدول زمني جديد وطرائق لتنفيذ البرنامج (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه). وبالمثل، أجرى الممثل السامي لشؤون الانتخابات مشاورات بشأن وضع الخطوط العريضة لخطة للعملية الانتخابية يرد بيانها في الفرع رابعا أدناه.

رابعا - التخطيط للانتخابات

١٩ - أجرى الممثل السامي لشؤون الانتخابات، أنطونيو مونتيرو، مشاورات بشأن الخطوط العريضة لجدول زمني للانتخابات، سيشكل جزءا من خريطة الطريق المتعلقة بعملية السلام عموما. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إلى فريق الوساطة مقترحا بشأن الخطوط العريضة. وبموجب هذا المقترح، كان من المتوقع أن تبدأ الأعمال الفنية المتعلقة بالتحضير

للانتخابات بانتهاء كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهو تاريخ من المفترض أن تصبح فيه اللجنة الانتخابية المستقلة المعاد تشكيلها قادرة على ممارسة عملها بصورة تامة. وسيبدأ وضع الإطار القانوني للعمليات الانتخابية، بما في ذلك تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم وتوزيع بطاقات هوية الناخبين، بعد أن تصبح اللجنة قادرة على ممارسة عملها بالكامل وسينجز هذه العمل على مدى فترة ستة أشهر. ستجري الحملات السياسية، التي تقوم بها الأحزاب السياسية المسجلة ومرشحوها، خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٠ - واعترضت اللجنة المستقلة للانتخابات، أثناء هذه الفترة، مشاكل داخلية نجم عنها تأخر كبير في الجدول الزمني المتوخى. وتولت اللجنة المستقلة للانتخابات، التي أعيد تشكيلها، مهامها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد حلف اليمين، ولكنها لم تتمكن من العمل لمقاطعة بعض أعضائها لها، احتجاجا على الإجراءات التي اتبعت لدى انتخاب مكتبها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٢١ - ورفعت الجبهة الشعبية الإيفوارية، وهي الحزب الحاكم في البلاد، النزاع إلى المحكمة العليا، التي قررت، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، إلغاء انتخاب أعضاء مكتب اللجنة. ويجري الممثل السامي مشاورات مع الأطراف ومع رئيس الوزراء بشأن السبل الكفيلة بتسوية النزاع. وقدّم تقريرا إلى الفريق العامل الدولي الذي أعرب، في بيانه المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر، عن تأييده الكامل لمبادرة الممثل السامي وأكد على ضرورة اللجوء إلى سلطاته في مجال التحكيم إذا لزم الأمر للمساعدة في تشكيل المكتب.

٢٢ - وفي هذه الأثناء، قامت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، استعدادا لتقديم الدعم للعملية الانتخابية، بنشر أربعة منسقين في مجال الانتخابات و ٨٣ مستشارا للانتخابات في ١٤ مكتبا انتخابيا إقليميا في سائر أنحاء كوت ديفوار. كما تقوم شعبة الانتخابات التابعة للبعثة بوضع خطة لتقديم الدعم للجنة المستقلة للانتخابات بمجرد أن تبدأ هذه اللجنة عملها. وتنسق الشعبة بشكل وثيق مع الممثل السامي وتقدم له المشورة الفنية. على أن مكتب الممثل السامي لا يزال يواجه قيودا مالية شديدة. فحتى يومنا هذا، لم يتلق الصندوق الاستئماني الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم أعمال الممثل السامي أية مساهمات من المانحين. وأود بهذا الصدد أن أوجه اهتمام المجلس إلى رسالتي المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2005/707)، التي ناشدت فيها أعضاء المجلس المساهمة في تمويل مكتب الممثل السامي.

خامسا – التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٣ – قُدمت في اجتماع الخبراء بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، توصيات محددة لفريق الوساطة بهدف تسهيل اعتماد رئيس الوزراء المعين حديثا والقوات المتحاربة سابقا للجدول الزمني المنقح بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشمل هذه التوصيات ما يلي: (أ) ضرورة استكمال الجدول الزمني بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الاجتماعات الشهرية للفريق الدولي العامل؛ (ب) اعتماد تدابير للشروع فورا في التجميع الأولي للمقاتلين ونزع أسلحة المليشيات وتفكيكها في أقرب وقت ممكن، على نحو ما جاء في قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)؛ (ج) إنشاء فرقة عمل لرصد عملية تفكيك جماعات الميليشيات ونزع أسلحتها وتقديم الدعم لهذه العملية؛ (د) إنشاء فريق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقوم بعثة الأمم المتحدة بتنسيقه ويتألف من ممثلين عن الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، والقوات الفرنسية (ليكورن). وسيعمل هذا الفريق كمنتدى لتبادل المعلومات ويقوم بتيسير وضع نهج متضافر ومتكامل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار.

٢٤ – وفيما يتعلق بتمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أكد البنك الدولي تعهده بتقديم منحة قدرها ٨٠ مليون دولار لحكومة كوت ديفوار، بشرط إنشاء نظام لتلقي الأموال وصرفها وتسديد الحكومة للمبالغ المتأخرة عليها وقدرها ٢٠٤ مليون دولار.

سادسا – الوضع الأمني

٢٥ – ظل احتمال نشوب قلاقل عنيفة، أثناء الفترة قيد الاستعراض، كبيرا للغاية في معظم أنحاء البلد. فرغم الهدوء الظاهري الذي أعقب تعيين رئيس وزراء جديد، تبقى التوترات الكامنة، الناشئة عن عدد من العوامل، مصدر قلق بالغ. وأكثر ما يهدد الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء البلد ما يلي: المحاربون الذين لا يزال يتعين نزع أسلحتهم؛ المليشيات الإثنية والحضرية؛ والجماعات المتطرفة مثل الشبيبة الوطنية؛ والعناصر التي تشعر بالإحباط جراء ترتيبات الحكم فيما بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛ ومعدل الجريمة المرتفع للغاية؛ واستمرار انتهاك حقوق الإنسان. وثمة احتمال قوي لنشوب أزمات وأعمال شغب كبرى عنيفة على النطاق الذي شهدته أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. بيد أن التقييم العام يشير إلى أن احتمال تجدد الصراع المباشر بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة يظل احتمالا ضعيف نسبيا رغم الشائعات المتواترة على حدوث هجمات،

الأمر الذي قد يعزى جزئيا إلى تدابير فعالة لفك الاشتباك التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية ''ليكورن''.

٢٦ - إن التفشي الكبير لانعدام الأمن في أبيدجان مسألة مرتبطة باحتمالات اندلاع المظاهرات العنيفة بالشوارع وعنف الغوغاء، والجريمة المنظمة، وأعمال الابتزاز والسطو. وثمة تقارير متواترة عن وجود أسلحة مخبأة في العاصمة. وقد بات تحرك موظفي الأمم المتحدة والقوات المحايدة صعبا أكثر فأكثر في المناطق التي توجد فيها حشود تابعة للشبيبة الوطنية، لا سيما في مناطق يوبوغون وأبوبو وأجامي في أبيدجان، وكذلك في بعض الأنحاء من غرب البلاد. وكانت حوادث الجريمة ا لمنظمة التي انطوت على استخدام أسلحة آلية والمبلّغ عنها أثناء هذه الفترة موجهة أساسا ضد قطاع الأعمال لا سيما من الأجانب، وكذلك ضد موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٧ - كما تفيد بعثة الأمم المتحدة بازدياد أعمال العنف ضد قادة أحزاب سياسية معارضة وبعض أفراد القوات المسلحة. وتفيد الأنباء بأن مركز قيادة العمليات الأمنية الذي أنشئ مؤخرا وغيره من الوكالات الأمنية ضالعون في أعمال الابتزاز والسطو. وغالبا ما يتعرض الأفراد الذين يرفضون الانصياع لمطالب تقديم الأموال لمرتكبي هذه الأعمال لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، ومن ذلك التعرض لعنف جسدي وللاعتقال بغير وجه حق.

٢٨ - أما في غرب البلاد، فقد استمر تناقل الأخبار عن انتشار حوادث القتل الموجهة ضد مجموعات عرقية على نطاق واسع، اقترفتها جماعات المليشيات أساسا. وقد ساد الخوف من عنف جماعات الميليشيات بين السكان المحليين على وجه الخصوص في المناطق المحيطة بدويكوي وغيغلو وبانغولو. وتبقى المنازعات على الأراضي في غرب البلاد هي أيضا مصدرا رئيسيا للتوتر والعنف. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة والقوات المحايدة تواجهان عراقيل تحول دون وصولهما إلى المناطق التي تهيمن عليها جماعات الميليشيات والشبيبة الوطنية، مثل غانوا وديفو ولاكوتا. واستهدفت جماعات الميليشيات أيضا معدات تابعة لعملية الأمم المتحدة بالهجوم، وخاصة في غانوا وسان بيدرو، وحرّضت على إثارة المشاعر المعادية للأمم المتحدة.

٢٩ - و لم تحدث، أثناء الفترة التي شملها التقرير، أية حوادث عنف ذات شأن في المناطق الواقعة على طول الحدود مع غينيا وليبريا. بيد أن هناك تقارير متواترة عن استمرار كل من القوات الموالية للحكومة وعناصر عسكرية تابعة للقوات الجديدة المرابطة في الجزء الغربي من كوت ديفوار في تجنيد محاربين سابقين من ليبريا. وعلى حين تداعت شائعات على هجوم

وشيك من قبل عناصر مجهولة انطلاقا من غينيا، مما دفع القوات الجديدة على إجراء عمليات تدريبية واستنفار مقاتليها، إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث.

٣٠ - وفي منطقة الثقة، أفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن عمليات تسلل قامت بها عناصر من القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية معا بشكل متكرر. واشترك بعض هؤلاء المقاتلين، بما فيهم المقاتلون التابعون للقوات الجديدة، في أعمال اللصوصية وغيرها من الأنشطة الإجرامية في المنطقة.

٣١ - أما في القطاع الشرقي، فقد ظل الوضع هادئا بوجه عام بالمقارنة بالجزء الغربي من البلاد، وإن كانت عملية الأمم المتحدة قد أفادت بزيادة أعمال الابتزاز وأعمال العنف الإجرامية التي قام بها قطاع طرق، فضلا عن عمليات تسلل بسيطة إلى منطقة الثقة. وتفاقمت التوترات أيضا في مدينة بروبو، إلى الشمال قليلا من منطقة الثقة، حيث احتج السكان المحليون على قرار وضع المدينة تحت سيطرة القوات الجديدة في أيلول/سبتمبر، الأمر الذي تطلب تدخل بعثة الأمم المتحدة. وأفادت البعثة كذلك أن انشقاقات أخذت تدب في صفوف القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية وفي صفوف القوات الجديدة سواء بسواء بانقلاب الكوادر الدنيا على قياداتهم. ففي إحدى الحوادث، التي وقعت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض قائد القوات الجديدة للمنطقة العسكرية لمانكولو، في شمال غرب البلاد، للضرب المبرح على يد جنوده الذين اتهموه بإهمالهم.

سابعا - نشر وحدات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - نشر القوات

٣٢ - بلغ قوام قوات بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ٦ ٨٩١ عنصرا من أصل قوام مأذون به مجموعه ٧ ٠٩٠ عنصرا، يشمل ٢٠٠ مراقب عسكري. ويعزى النقص في قوام القوات إلى عدم حصول البعثة على وحدة عسكرية جوية، كان مجلس الأمن قد أذن في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) بنشرها. ولا تزال تبذل الجهود لإيجاد دولة عضو على استعداد لتقديم هذه الوحدة البالغة الأهمية.

٣٣ - وقد نشرت القوات في قطاعين، اتخذت مدينتي بواكي ودالوا مقرين لهما، واتخاذ أبيدجان مقرا لقيادة القوات. ويحتشد العدد الأكبر من القوات على طول جانبي منطقة الثقة. وتشمل أنشطتها الرئيسية ما يلي: كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في كامل أنحاء البلاد؛ ورصد المنطقة لمنع نشوب أعمال قتالية وانتهاك وقف إطلاق النار؛ والقيام بدوريات معززة في المناطق التي انتشرت فيها لمنع الصدامات أو العنف على أساس عرقي ضد السكان

المدنيين؛ وإقامة اتصال دائم مع القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار ومع القوات الجديدة لبناء الثقة؛ ورصد الحدود الدولية لمنع حركات نقل الأسلحة والمقاتلين، فضلا عن رصد تحركات اللاجئين؛ وتوفير الأمن للشخصيات المشاركة في عملية إحلال السلام. وعلاوة على ذلك، قام ٢٠٠ مراقب عسكري، جرى نشرهم في ١٧ موقعا مختلفا، بدوريات منتظمة لرصد الوضع الأمني في جميع أرجاء البلد.

٣٤ - كما استمرت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمراقبون العسكريون في تنفيذ الحظر على الأسلحة المفروض على كوت ديفوار، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥). وأجرت البعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، ١٤٤ عملية تفتيش في إطار الحظر على الأسلحة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والقوات الجديدة على السواء. وقامت البعثة أيضا برصد المطارات والموانئ البحرية الرئيسية لكشف أية عملية لنقل الأسلحة والمعدات بطريقة غير مشروعة. ولم تسجل أية انتهاكات كبيرة لعمليات مراقبة الحظر.

٣٥ - وقد وصلت الكتيبة الإضافية، التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، إلى منطقة البعثة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتتألف الكتيبة من ٦٥٠ جنديا من بنغلادش، شملت وحدة نهرية، و٢٠٠ من القوات الخاصة من الأردن. وتم نشر الوحدة النهرية في أبيدجان للقيام بمهام البحث والإنقاذ وللمساعدة في إجلاء موظفي الأمم المتحدة في حالة حدوث أزمة. وريثما تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أسند لبقية أفراد القوات البنغلادشية تعزيز الأمن في المناطق المحيطة بمدينة يموسوكرو وللعمل كقوة احتياطية ميدانية. وتم نشر سرية واحدة في أبيدجان للمساهمة في توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها. وبمجرد أن يبدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيعاد نشر هذه القوات لتقديم الدعم في مجال تنفيذ البرنامج. وجرى نشر أفراد القوات الخاصة البالغ عددها ٢٠٠ فرد من الأردن في أبيدجان حيث تضطلع هذه القوات بعمليات رصد الهيمنة التي يجري بسطها على كل منطقة وتعمل كقوة احتياطية للبعثة.

باء - نشر أفراد الشرطة

٣٦ - بلغ قوام عنصر الشرطة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ٦٩٧ فردا من أصل العدد الكلي للقوام المأذون به وهو ٧٢٥ فردا، يشمل ٣٧٥ فردا من وحدات الشرطة المشكلة الثلاث التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥). واستمرت الصعوبات تعترض توظيف ما تبقى من ضباط الشرطة الناطقين بالفرنسية للاضطلاع بمهام متخصصة، لا سيما في مجالات التدريب، وآداب السلوك، والانضباط، والإصلاح وإعادة الهيكلة، وإجراء التحقيقات الجنائية، ومراقبة الجمارك والقيام بدوريات الحدود ورصد الحظر.

٣٧ - ويقوم نحو ١٥من ضباط الشرطة، جرى نشرهم في مقر البعثة في أبيدجان، بتقديم دعم مقري وإداري للفرق الموزّعة في الميدان. ويقوم ٣٩ ضابطا آخرين للشرطة، موزعين في أبيدجان، بتوفير التدريب لأفراد من الدرك الإيفوارية يبلغ عددهم ٢٤٠ فردا في مجالات من قبيل النهوض بأعمال الشرطة المجتمعية، وحقوق الإنسان، والطب الشرعي، وإدارة حوادث المرور.

٣٨ - وقد جرى نشر معظم ضباط الشرطة التابعين للبعثة في القطاع الشرقي والقطاع الغربي حيث يقومون بتوفير التدريب الأساسي لما تعداده ٥٣٣ مساعدا أمنيا تم تعيينهم من صفوف القوات الجديدة، وفي جنوب منطقة الثقة حيث يقومون برصد أنشطة الشرطة وتوجيه ضباط الشرطة الإيفوارية. وقامت البعثة بنشر ضباط من الشرطة المدنية في ستة مواقع إضافية، في دانان وسيغيلا وفيبكيسيدوغو وكاتيولا وبيومي، لرصد أنشط الشرطة وتقديم التوجيه لمعاوني الأمن الذين تلقوا التدريب مؤخرا وكلفوا بالعمل في هذه المناطق.

٣٩ - وقد جرى نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث (وحدتان من الأردن، وصلتا إلى منطقة البعثة يومي ٥ و ٢٢ آب/أغسطس، ووحدة من بنغلادش، وصلت يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) في أبيدجان ودالوا وبواكي لحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. ويقوم أفراد هذه الوحدات بدوريات روتينية جنبا إلى جنب مع ضباط شرطة تابعين للأمم المتحدة، ويرافقون موظفي الأمم المتحدة المسافرين إلى مناطق حساسة، ويلبّون نداءات الطوارئ والإغاثة متى صدرت من أحد موظفي الأمم المتحدة، ويوفرون الحماية في المرافق التابعة للأمم المتحدة.

جيم - الفريق الفرعي المعني بالأمن

٤٠ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، ينشر أفراد الأمم المتحدة البالغ عددهم ٢٠٦ أفراد من الفريق الفرعي المعني بالأمن في أبيدجان لتوفير الأمن، بالتنسيق مع السلطات الإيفوارية، للوزراء في حكومة المصالحة الوطنية والموقعين على اتفاق لينا س - ماركوسي.

٤١ - وبالنظر إلى الوضع الأمن المتوتر في أبيدجان، لا تزال بعثة الأمم المتحدة تتلقى المزيد من الطلبات للحصول على الحماية المشددة من الفريق الفرعي المعني بالحماية، بما في ذلك من ممثلي أصحاب المصلحة الدوليين في عملية السلام. وقد زادت الطلبات التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة، أثناء معظم الفترة التي شملها التقرير، إلى درجة أن الفريق الفرعي بات يقدم الحماية المشددة ولمقار الإقامة لـ٣٩ من الشخصيات البارزة، وهو عبء يفوق طاقة الفريق. وسيعاد النظر في هذا العدد حاليا وبعد أن تم تشكيل الحكومة الجديدة.

ثامنا – استعراض قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٤٢ – طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في قراره المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة النظر في إمكانية زيادة قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار زيادة كبيرة. وأخذ مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٢٢ من قراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، علما بهذا الطلب وأعرب عن اعتزامه مراجعة مستوى قوات البعثة منذ انتهاء ولاية البعثة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأرسلت الأمانة العامة، بهذا الصدد، فريقا تقنيا إلى البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لتقييم قوام قوات البعثة وأفراد شرطتها، مع مراعاة الظروف المستجدة النابعة من قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥).

٤٣ – ولاحظ الفريق التقني أنه نظرا لتدهور الحالة الأمنية بصورة مطردة في كوت ديفوار في أعقاب الغارات الجوية التي شنتها الحكومة على مواقع القوات الجديدة وما تلاها من اضطرابات عنيفة وقعت في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كنت قد أوصيت في تقاريري المرحلية الثالث والرابع والخامس عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن يقوم مجلس الأمن بتعزيز قوام البعثة بكتيبتين إضافيتين. وكان من المقرر أن تعزز الكتيبة الأولى الترتيبات الأمنية المتخذة في أبيدجان، فيما تقدم الكتيبة الأخرى الدعم لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولم يوافق مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥) إلا على نشر هذه الكتيبة الأخيرة كما جاء في الفقرة ٣٥ أعلاه.

٤٤ – وأجرى الفريق التقني تقييما لقوام البعثة من الجنود مقارنة بالمهام المنوطة بهم، أكد أن قوات العملية منتشرة بأقصى طاقاتها في جميع أنحاء البلد. ويشار في هذا الصدد إلى أنه تعين على البعثة خلال اضطرابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إعادة نشر ثلاث سرايا مشاة انطلاقا من الكتائب التي تنتسب إليها في القطاعات المعنية من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية في أبيدجان. وظلت السرايا المذكورة مرابطة في أبيدجان مما أدى إلى استنزاف حاد للكتائب التي تنتسب إليها. ولا تتوفر لتلك الكتائب سوى قدرات محدودة على القيام بدوريات في المراكز السكانية الرئيسية ورصد المخارج والمداخل الرئيسية لمنطقة الثقة.

٤٥ – وتبين كذلك من تقييم قوام البعثة من الجنود مقارنة بالمهام المنوطة بهم أن سرايا المشاة الست في أبيدجان المشكلة من وحدات مختلفة، كما هو مبين أعلاه، تتحمل أعباء تفوق طاقتها. وهي تتولى توفير الأمن في المنطقة، وتوفير مرافقين مسلحين للقوافل، وتوفير الحماية لعشرة مواقع تقريبا تابعة للأمم المتحدة في شتى المناطق في المدينة وللأصول الجوية للأمم المتحدة، وتضطلع بعمليات التفتيش المتعلقة بحظر الأسلحة. وتعمل سرية القوات

الخاصة الأردنية التي وصلت مؤخرا بصفتها قوات احتياطية للبعثة. وقد اعتبر حجمها صغيرا بالنسبة لبعثة بحجم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتستدعي أيضا خطة الأمم المتحدة المتكاملة للطوارئ الأمنية الخاصة بأبيدجان قيام سرايا المشاة الست، في حالة وقوع اضطرابات أمنية كبرى، بتوفير الأمن في الأماكن المحيطة بعشر مناطق تجمع وأربع نقاط تمركز للقوات، فضلا عن طرق إعادة الإمداد والإخلاء.

٤٦ - ونظر الفريق التقني في آثار الظروف الجديدة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولاحظ في هذا الصدد أن القرار ينص على أن التنفيذ المتزامن للمهام المنصوص عليها في اتفاقات السلام التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها، بما فيها عملية تحديد الهوية وتجميع القوات في معسكرات ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وتأهيلهم وتفكيك المليشيات ونزع أسلحتها، من شأنه التعجيل بتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة. وكانة الخطة الأصلية التي اعتمدتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، قبل اتخاذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، ترمي إلى تنفيذ هذه المهام البالغة الأهمية بشكل متعاقب. وكان من شأن ذلك تمكين العملية من إعادة نشر قواتها حالما تنجز المهمة المضطلع بها، حتى تستوفى متطلبات تنفيذ المهام المتعاقبة التالية. وأكد تقييم قوام البعثة من الجنود مقارنة بالمهام المنوطة بهم أن التنفيذ المتزامن لهذه المهام من شأنه إحداث زيادة خطيرة في عدد ما يلزم من القوات العسكرية والشرطة وأفراد الدعم المدنيين في الميدان، وسيكون التحكم بهذا العدد أمرا بالغ الصعوبة في حدود الموارد المتاحة، إن لم يكن مستحيلا.

٤٧ - وناقش الفريق التقني أيضا مع عملية الأمم المتحدة التدابير الممكن اتخاذها من أجل ترشيد التشكيلة الحالية للقوات. وخلص في هذا الصدد إلى أنه من الممكن تعديل بنية سرية سلاح الإشارة التابعة للبعثة عن طريق دمج الدعم اللوجستي الخاص بها مع نظيره في الوحدات الأخرى. وسيؤدي هذا إلى تخفيض قوام السرية بنسبة ٤٠ في المائة. ولاحظ الفريق أن الافتقار المتواصل لوحدة للطيران العسكري يعرقل بصورة حادة قيام البعثة بعمليات فعالة، واقترح تعديل قدرات الوحدة المطلوبة، وذلك ما قد يتيح تحديد دولة عضو على استعداد لتوفير هذه الوحدة.

التوصيات

ألف - القوام العسكري

٤٨ - في ضوء الاستنتاجات الواردة أعلاه، يوصى بإضافة أربع كتائب (٣٤٠٠ جندي) لقوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الجنود، مع زيادة متناسبة في الموظفين المدنيين

من أجل دعم هذا الانتشار. أولا، لا تزال البعثة في حاجة إلى الكتيبة الإضافية التي طلبت نشرها في تقاريري السابقة، ولا سيما في ظل الحالة الأمنية غير المستقرة وإمكانية اندلاع أزمة كبرى عنيفة أخرى. وستمكن هذه الكتيبة من تخفيف العبء على سرايا المشاة التي أعيد نشرها من أجل تعزيز الأمن في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ثانيا يستدعي تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي التابع للاتحاد الأفريقي بناء على قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) نشر ثلاث كتائب إضافية. وكما جاء في الشرح الوارد في الفقرة ٤٥ أعلاه، ستتولى هذه الكتائب الثلاث توفير بيئة آمنة من أجل التنفيذ المتزامن للمهام التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها بموجب اتفاقات السلام. وجدير بالإشارة أن الفريق التقني، لدى وضعه لتوصياته، تأكد من أنه ليس من المنتظر حصول البعثة من قوات ليكورن على دعم إضافي يتجاوز الترتيبات الحالية، ولا سيما في حالة اندلاع أعمال عنف.

٤٩ - ودرس الفريق التقني عدة خيارات من أجل توفير القوات الإضافية المقترحة، بما فيها الترتيبات المرتآة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) الذي أذن بالقيام مؤقتا بإعادة انتشار قوات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل تعزيز صفوف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتوجه الفريق إلى مقر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل دراسة جدوى هذا الخيار. وبعد مناقشات مفصلة، خلص كل من الفريق والبعثة إلى أنه في حالة وقوع أزمة في كوت ديفوار، لن يكون من الممكن تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقوات من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال فترة قصيرة لسبب رئيسي هو طول الوقت الذي سيستغرقه الحصول على موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات وتهيئتها لإعادة الانتشار. وفضلا عن ذلك، فإن عنصر القوة الوحيد القادر على الاستجابة بما يكفي من السرعة هو احتياطي البعثة الذي يطلق عليه تسمية قوة الرد السريع. وتتألف هذه القوة من كتيبة مشتركة إيرلندية سويدية، وسبق أن خصصتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدعم قوة الحرس المنتشرة في المحكمة الخاصة لسيراليون.

٥٠ - وخلصت الدراسة أيضا إلى أنه قد يكون من الممكن تعزيز العملية بالاستعانة بقوات من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للاضطلاع بمهام مخطط لها مسبقا، مثل توفير بيئة آمنة للقيام بعملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين والانتخابات، رهنا بموافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، يوصى بإعادة نشر كتيبة من الكتائب الإضافية الأربع المقترح إضافتها انطلاقا من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وذلك لمدة محدودة. ولا تنشر تلك الكتيبة وكتيبتان أخريان على النحو المطلوب إلا خلال مدة القيام بالمهام المخطط لها مسبقا التي سيتعين أن تنفذ بشكل متزامن كما ورد شرح ذلك أعلاه. وبالتالي، ستتم إعادة أفراد تلك الكتائب عندما تنخفض وتيرة الاحتياجات ولدى تفرغ المزيد من القوات نتيجة لإزالة منطقة

الثقة لإعادة انتشارها للاضطلاع بمهام أخرى بعد استكمال عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. ولكن من الجدير بالإشارة أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا شددت على أن إعادة الانتشار المؤقتة المقترحة لأي من قواتها من أجل تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يجب ألا تقع قبل آذار/مارس ٢٠٠٦ نظرا للحالة السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبريا.

٥١ - ويوصى أيضا بتعديل هيكل سرية سلاح الإشارة التابعة للبعثة حسب الشرح الوارد في الفقرة ٤٧ أعلاه. وفضلا عن ذلك، ستقوم الأمانة العامة بتعديل القدرات الخاصة بوحدة الطيران المطلوبة التي حددت في البدء أملا في أن تجد البلدان المساهمة بقوات سهولة أكبر في توفير وحدة ذات قدرات أقل.

باء - قوام الشرطة

٥٢ - فيما يتعلق بعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يوصى بإيفاد ثلاث وحدات شرطة مشكلة إضافية (٣٧٥ شرطيا) و ١٠٠ شرطي مدني فورا إلى البعثة. وسيتولى أفراد الشرطة هؤلاء تدريب ٥٣٣ معاونا أمنيا قامت شرطة الأمم المتحدة بتدريبهم، ورصد حالة أفراد الشرطة في المناطق التي تتحكم فيها حاليا القوات الجديدة. وسينشر مساعدو الأمن في ٥٤ موقعا في المنطقة الشمالية من البلد والتي ظلت تفتقر لأي جهاز لإنفاذ القانون عقب نزوح نحو ٠٠٠ ٤ فرد من قوات الشرطة والدرك نتيجة للصراع. وينتشر حاليا ١١٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة في هذه المنطقة وفي منطقة الثقة. وسيتم نشر أفراد الشرطة المائة الإضافيين إلى جانب الأفراد الذين سبق أن أوفدوا إلى المنطقة الشمالية، وبذلك يبلغ مجموع قوام أفراد الشرطة في هذه المنطقة ٢١٠ أفراد، مما سيمكن من تأمين تدريب فعال.

٥٣ - وستنشر إحدى وحدات الشرطة المشكلة الإضافية في أبيدجان من أجل تعزيز قدرة البعثة غير القتالية للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة ومواقع مكاتبها. فيما ستنشر الوحدتان الأخريان في القطاع الغربي والقطاع الشرقي. ويتعين على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نشر قوات في عدد أكبر من المواقع في القطاعين من أجل دعم التنفيذ المتزامن للمهام التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها بموجب اتفاقات السلام. وسعيا إلى توفير حماية أمنية كافية لتلك المواقع ولموظفي الأمم المتحدة خلال اضطلاعهم بمهامهم، ستتولى أيضا وحدتا الشرطة المشكلة الجديدتان اللتان تتخذان من ياموسوكرو ودالوا مقرين لهما تعزيز التغطية الأمنية في المنطقة الغربية غير المستقرة من البلد حيث تقوم المليشيات بنشاطات واسعة.

تاسعا – الحالة الإنسانية

٥٤ – خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت الأوساط الإنسانية، بدعم لوجستي من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بتيسير العودة الطوعية لحوالي ٢٠٠٠ من المشردين داخليا من مدينة دويكويه إلى مناطقهم الأصلية في منطقة الثقة. ولاقت عملية العودة نجاحا كبيرا في قرية فينغولو الواقعة في الجزء الغربي من المنطقة التي عاد إليها أكثر من ١ ٠٠٠ مشرد داخلي. وبذلت المنظمات الإنسانية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المحايدة جهودا مشتركة لإعادة بناء التماسك الاجتماعي ودعم التنمية المحلية في هذه المنطقة.

٥٥ – وتدل التقارير الواردة عن العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى مناطق أخرى من المنطقة الغربية على أن الأحوال الأمنية شهدت تحسنا نوعا ما. غير أنه نتيجة للحالة الأمنية غير المستقرة ولعدم كفاية الخدمات في مناطق العودة، عادت بعض الأسر من قراها إلى مدينة دويكويه. وتعتبر مواصلة تقديم الخدمات الأولية وتحسين الظروف الأمنية أمرا أساسيا لضمان استدامة عملية عودة المشردين داخليا، ولا سيما في المناطق الريفية.

٥٦ – واستأنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم دعمها لعودة اللاجئين الليبريين الطوعية إلى وطنهم في أعقاب إتمام العملية الانتخابية في ليبريا. وساعدت المفوضية حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر في عودة ٧٩٦ ١٢ لاجئا إلى ليبريا. ويقدر عدد اللاجئين الذين عادوا إلى ليبريا دون مساعدة بحوالي ٥٠٠ ١٩.

٥٧ – وفيما يتعلق بالتعليم، لا يزال يتعين على الحكومة تحمل مسؤوليتها في تنظيم الامتحانات المدرسية الوطنية في المناطق التي تتحكم فيها القوات الجديدة، بعد أن أجلت عدة مرات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد نددت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشدة بتسييس مسألة الامتحانات الوطنية باعتبار ذلك انتهاكا لحقوق الطفل وللقانون الإنساني الدولي.

٥٨ – وفيما بين ١١ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اضطلعت وزارة الصحة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بجولة رابعة للتحصين ضد شلل الأطفال استفاد منها خمسة ملايين طفل دون سن الخامسة. ونتيجة لهذه الحملة وللحملات التي سبقتها، شهد مستوى الوقاية من شلل الأطفال والحصبة تحسنا وتزايد معدل التحصين في البلد.

عاشرا – الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٥٩ – كما أشرت في تقريري الأخير، تقدر زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكوت ديفوار بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. ولكن الزيادة المتوقعة في عام ٢٠٠٥ زيادة متواضعة بحد أقصاه ١ في المائة زيادة عن أرقام عام ٢٠٠٤. ويرجع سبب ذلك إلى حد كبير لتعثر العملية السلمية وعدم استقرار الحالة الأمنية والافتقار للدعم الخارجي. وتواصل انخفاض إنتاج البن والكاكاو بما يقدر بنسبة ٢٠ في المائة و٣٨ في المائة على التوالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٥، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٤. غير أن إنتاج الغاز زاد بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بنسبة ٣ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٥.

٦٠ – وزاد فضلا عن ذلك العجز في الميزانية بحوالي ١٨,٥ مليون دولار نتيجة لمواصلة استخدام تمويل العجز من أجل تحمل تكاليف الأنشطة المتصلة بالحرب. وانخفض الاستثمار في القطاع العام بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من المحادثات التي تجريها كوت ديفوار حاليا مع مؤسسات بريتون وودز، فإنها لا تزال في مركز الدولة التي توقفت عن تسديد ديونها لدى البنك الدولي، ولا يزال إبرام اتفاق على برنامج لما بعد انتهاء الصراع مع صندوق النقد الدولي مشروطا، في جملة أمور، بنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإرساء الإدارة العامة والأمن من جديد. ومن شأن هذا الوضع تهديد تمويل العناصر الأساسية لخريطة الطريق، مثل برنامج نزع السلاح كما ورد في الفقرة ٢٤ أعلاه.

حادي عشر – حقوق الإنسان

٦١ – رغم حالة التوتر السائدة في البلد، لم تسجل مواجهات أو هجمات واسعة النطاق بين الطوائف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه وردت إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقارير تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ارتكب عدد كبير منها بدوافع سياسية أو طائفية. وارتكبت تلك الانتهاكات من قبل أفراد ميليشيات مسلحين وغير مسلحين موالين لكلا طرفي الصراع في كوت ديفوار. وواصلت عملية الأمم المتحدة إصدار تقارير عامة عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وصدر ثالث هذه التقارير في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتناول بالوصف انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وتقاعس السلطات في كلا جانبي منطقة الثقة عن إجراء تحقيقات جنائية في القضايا التي أحيلت إليها.

٦٢ - وعقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين في شتى أنحاء كوت ديفوار من أجل مناقشة حالة حقوق الإنسان المؤسفة وحثهم على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وبادرت العملية أيضا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان وبتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوضع برنامج يرمي إلى تعزيز قدرة الجماعات الوطنية لحقوق الإنسان على توعية السكان بحقوق الإنسان. وقدمت البعثة أيضا الدعم لتلك المجموعات وللحكومة من أجل تنظيم أنشطة احتفالا باليوم الدولي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٣ - وقام مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأعرب في تقريره الذي عرض على مجلس الأمن عن قلقه لورود تقارير تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان استهدفت المدنيين بسبب أصولهم العرقية وديانتهم و/أو أصلهم الوطني. ولاحظ في هذا الصدد أن مظاهر التوتر التي يشهدها البلد وتعبئة المشاعر الجماعية الإثنية لأغراض سياسية قد تؤدي إلى ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وحث جميع الأطراف الوطنيين على أن تعلن موافقتها على مدونة قواعد للسلوك تتضمن التزاما بالامتناع عن تأجيج مظاهر التوتر بين الطوائف، وأعرب عن دعمه الشديد لتعزيز قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشكل عاجل، مما سيزيد قدرة البعثة على توفير حد أدنى من الحماية للمدنيين.

ثاني عشر - المنظور الجنساني

٦٤ - تواصل تركيز أنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال تعميم المنظور الجنساني على تعزيز القدرات المحلية، وتنظيم التدريبات التوجيهية للموظفين الجدد، وتوفير التدريب على القضايا الجنسانية لموظفي عملية الأمم المتحدة و ٥٣٣ فردا من أفراد القوات الجديدة الذين سيشاركون في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واضطلعت البعثة أيضا بأنشطة للتوعية فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد ذلك القرار. وشاركت وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للعملية في إجراء تدريب على قضايا الاستغلال والإساءة الجنسين لمراعاة منظور جنساني يركز على الأثر الاجتماعي والاقتصادي للصراع على المرأة والفتاة في كوت ديفوار.

ثالث عشر – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٥ - واصلت البعثة تعميم قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد أنشطة البعثة وتنفيذ مشاريع الدعوة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل الحد من خطر إصابة قوات حفظ السلام بفيروس نقص المناعة البشرية ونشرها له. وشملت أنشطة الحد من مخاطر الإصابة بالفيروس تنظيم دورات توعية بخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتدريب ١٤٤ معلما إضافيا من المعلمين الأقران، وتقديم المشورة السرية الطوعية، واختبار درجة الوعي بخطر الفيروس، فضلا عن إجراء استطلاعات رأي الجماعات المتخصصة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الكتائب والموظفين المدنيين. وأقامت عملية الأمم المتحدة أيضا علاقات عمل وعلاقات تقنية وثيقة مع وزارة مكافحة مرض الإيدز وشبكات المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية.

رابع عشر – حماية الطفل

٦٦ - حققت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع اليونيسيف، تقدما كبيرا في تعميم الشواغل المتعلقة بالطفل في أنشطة البعثة، بما في ذلك عن طريق تدريب العاملين في حفظ السلام وتزويد جميع رؤساء الأقسام والوحدات، بما في ذلك العناصر العسكرية، بالتوجيهات بشأن الانتهاكات المذكورة في قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد تركزت شراكة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المستمرة مع اليونيسيف والوكالات الأخرى على إنشاء آلية حيوية للرصد والإبلاغ تطبيقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفيما يتعلق بتسريح الجنود الأطفال، قدمت القوات الجديدة خطة عمل إلى الأمم المتحدة وافقت فيها على إنهاء استخدام الجنود الأطفال وذلك امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

٦٧ - ويستمر ، في ذات الوقت، الحوار مع مجموعات معينة من المليشيات لإنهاء استخدام الجنود الأطفال في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وقد قدمت أربع مجموعات من المليشيات التابعة للحكومة في الغرب (غويغلو) حتى الآن قائمة من ١٥٠ طفلا ليتم تسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، فيما وقعت اليونيسيف ومنظمة غير حكومية وطنية (المساعدة الغوثية الأفريقية) اتفاقا بشأن تسريح ٢٠٠ طفل وإعادة إدماجهم، في غويغلو. ويتوقف إنهاء استخدام الجنود الأطفال فعليا بواسطة مجموعات المليشيات الموالية للحكومة على القدرة على تحديد هذه المجموعات، وهي بدورها تتطلب مشاركة حكومة كوت ديفوار ودعمها الكاملين.

خامس عشر – سلوك الموظفين والانضباط

٦٨ – ما تزال المحافظة على انضباط الموظفين في منطقة البعثة من أولويات ممثلي الخاص. وقد تم بالفعل تشكيل فريق السلوك والانضباط الذي أنشئ حديثا لمواصلة تلقى دعاوى سوء السلوك من جانب الموظفين. ويتعاون الفريق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التحقيق في جميع المسائل المتعلقة بسوء السلوك من الفئة الأولى. وقد اكتملت حاليا تحقيقات على مستوى البعثة تتعلق بالاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، وهناك إجراءات جارية ضد ١٥ من الضباط العسكريين والعديد من أفراد الوحدات.

سادس عشر – الآثار المالية

٦٩ – اعتمدت الجمعية العامة ، في قراريها ١٦/٥٩ باء، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، و ١٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مبلغا مجموعه ٤١٨,٨ مليون دولار لتغطية نفقات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦.

٧٠ – وتخصص الموارد المالية التي وافقت عليها الجمعية العامة للعمليات لزيادة القوام العسكري البالغ ٧ ٠٩٠ من الأفراد العسكريين والشرطة العسكرية التابعة للأمم المتحدة التي يصل قوامها إلى ٧٢٥ من أفراد الشرطة، بما في ذلك ثلاث وحدات شرطة مشكلة أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥).

٧١ – وإذا قرر مجلس الأمن زيادة قوام القوة العسكرية والشرطة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفقا للتوصية الواردة في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٣ أعلاه، فسوف أطلب من الجمعية العامة موارد إضافية للعملية. وستقدم الآثار المالية المترتبة على الزيادة المقترحة إلى المجلس قريبا في إضافة لاحقة لهذا التقرير.

٧٢ – وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٠٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٩٨٨,٣ ١ مليون دولار.

٧٣ – وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بلغ مجموع المبالغ المطلوبة لتسديد التكاليف إلى البلدان المساهمة بالجنود والشرطة المشكلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٦,١ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف الجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وفقا لجدول التسديد الربع سنوى.

سابع عشر – ملاحظات

٧٤ - كان لقرار مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وما تبعه من اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، ثم الجهود التي بذلها القادة الإقليميون، دور حاسم في الحيلولة دون وقوع أزمة سياسية وأمنية خطيرة كانت متوقعة في نهاية ولاية الرئيس غباغو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعطت هذه القرارات عملية السلام في كوت ديفوار حياة جديدة. ويتعين على الأحزاب الإيفوارية أن تغتنم هذه الفرصة الفريدة وتحرص على تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) تنفيذا كاملا.

٧٥ - وفي هذا الصدد، فإنني أرحب ترحيبا حارا بتعيين شارلس كونان باني رئيسا لوزراء كوت ديفوار للفترة الانتقالية وبتشكيل حكومته. بيد أن هذه لا تعدو أن تكون الخطوات الأولى نحو تنفيذ القرار. وما تزال هناك تحديات خطيرة وعاجلة على الطريق. فقد ضاع الكثير من الوقت ولا يحتمل الوضع مزيدا من التأخير. ولذا يتعين على جميع الأحزاب الأيفورية أن تمد يد التعاون الكامل وغير المشروط لرئيس الوزراء وحكومته، وأن تسارع بالتحرك لبدء عملية تنفيذ المهام المتبقية في إطار اتفاقات السلام، بما في ذلك برنامج نزع السلاح؛ وتفكيك المليشيات ونزع أسلحتها؛ وبسط إدارة الدولة؛ وتحديد من هم المواطنون؛ وتسجيل الناخبين؛ وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة.

٧٦ - وقد خطا الفريق العامل الدولي وفريق الوساطة خطوات فعلية جاءت في وقتها وجديرة بكل الثناء نحو وضع مشروع خريطة طريق للفترة الانتقالية. وأحث رئيس الوزراء على العمل مع الفريقين وعلى وضع خريطة الطريق في شكلها النهائي بأسرع ما يمكن. ومن الضروري كذلك تكوين منتدى الحوار الوطني المقترح في قرار الاتحاد الأفريقي، بأسرع ما يمكن. ويجب أن يكون الهدف الأساسي لذلك المنتدى هو توحيد جميع أصحاب المصلحة الوطنيين صفا واحدا خلف رئيس الوزراء والفرق العامل الدولي من أجل ضمان تنفيذ المهام المتبقية بالكامل.

٧٧ - وأشعر ببالغ القلق من التراع المختلق داخل اللجنة الانتخابية المستقلة، الذي أعاق اللجنة من العمل بفعالية. فالمشاحنات السياسية الدائرة بين أعضاء اللجنة ومن هم وراءهم تؤدي إلى تأخير العملية الانتخابية، ليس هذا فحسب، بل قد تضر ضررا خطيرا بمصداقية هذه الهيئة المهمة.وأدعو الأحزاب السياسية للعمل مع رئيس الوزراء والممثل السامي للانتخابات لحل هذا التراع. وفي هذا الصدد، فإنني أؤيد تأييدا كاملا الفريق العامل الدولي

في رأيه بأن يلجأ الممثل السامي، إذا دعت الضرورة، إلى ممارسة سلطته التحكيمية والتدخل بصورة حاسمة لحل هذه المسألة.

٧٨ - ومن الأمور المقلقة للغاية المواجهة الخطيرة حول ولاية الجمعية الوطنية التي انتهت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، والمحاولات غير المبررة لإطالة ولاية الجمعية التي تمثل تحديا لقرار الفريق العامل الدولي. فالترتيب المؤقت الذي حدده الفريق العامل، والذي يقضي بأن يبدأ مجلس الوزراء عملية سن التشريعات، ويوقعها الرئيس، ريثما تجرى عليها مشاورات كذلك مع الأحزاب الإيفوارية، بما في ذلك منتدى الحوار الوطني، أمر يتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) ويجب أن تحترمه جميع الأحزاب.

٧٩ - ويتطلب تنفيذ خريطة الطريق بفعالية للفترة الانتقالية أن تمتثل الأحزاب الإيفوارية امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب مختلف اتفاقات السلام. وعلى وجه التحديد، وفضلا عن تنفيذ المهام المتبقية بحسن نية، عليها أن تحترم حقوق الإنسان للشعب الإيفواري، وتضمن حرية تنقل القوات المحايدة في جميع أرجاء القطر، وتقوم بدورها في توفير بيئة تمكينية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

٨٠ - وينبغي في هذا الصدد تذكير الأطراف بأن فريق الوساطة، والفريق العامل الدولي، ومجلس الأمن سترصد بدقة جميع حالات إعاقة عملية السلام الشامل وتبلغ عنها، بما في ذلك التحريض على الكراهية والعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعاقة حرية تنقل القوات المحايدة، وانتهاكات حظر الأسلحة. وأحث مجلس الأمن أيضا على النظر في فرض تدابير موجهة ضد الأفراد والجماعات التي يوردها الفريق العامل في هذا الصدد. وينبغي للقادة السياسيين أن يضعوا المصالحة الوطنية وعملية السلام فوق اعتباراتهم القصيرة الأجل؛ فالتاريخ لن يرحم من يفعلون غير ذلك.

٨١ - وسعيا من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للتصدي للحالة الأمنية المتقلبة في كوت ديفوار، وما صاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان، ولتأمين دعم فعال وقوى لتنفيذ قراره الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أيده مجلس الأمن في قراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، فقد طلب مجلس السلام والأمن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة النظر في تعزيز قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، فقد أكد الفريق التقني الذي بعثته إدارة عمليات حفظ السلام إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٢٠٥، الحاجة إلى تعزيز البعثة على النحو الموضح في الفرع سابعا من هذا التقرير. ولذا أحث مجلس الأمن على الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرات ٤٨ إلى ٥٣ أعلاه. كما أن العزيمة السياسية القوية التي أبداها مجلس الأمن على دفع عملية السلام

الإيفوارية، كما أعرب عنها في قراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، لا بد أن يقابلها تقوية مناظرة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حتى يتسنى للمجلس تحقيق الأهداف التي رسمها في ذلك القرار. وجدير بالإشارة في هذا الصدد أيضا أن عددا من المهام الرئيسية التي أوكلت ولاية دعمها لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ينتظر أن يبدأ تنفيذها في أول عام ٢٠٠٦. ولهذا كان من المهم أن ينظر المجلس في هذه التوصيات بأسرع ما يكون. وأوصى أيضا بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا حتى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لتغطية الفترة التي تعقب الانتخابات تغطية كافية.

٨٢ - وتلزم الحاجة إلى الدعم المالي من المجتمع الدولي لفعالية تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي، وخصوصا برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والعملية الانتخابية. وينتظر من الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في تمويل هذه العناصر الرئيسية لعملية السلام. كما أشعر ببالغ القلق من عدم توافر التمويل لمكتب الممثل السامي للانتخابات، وأحث مجلس الأمن والجمعية العامة على النظر في الإذن بتمويل المكتب من الاشتراكات المقررة.

٨٣ - وما كانت التطورات المشجعة في كوت ديفوار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتتحقق دون الجهود الدؤوبة التي بذلها القادة الإقليميون، وعلى الأخص الرئيس مبيكي، وأوباسانجو، وتاندجا. وأنا شاكر ومقدر لهم ولجهودهم التي تكمل عمل الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديري للدعم القيم الذي ظلت تقدمه باستمرار قوات ليكورن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨٤ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص، بيير شوري، والأفراد المدنيين والعسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لجهودهم ومثابرتهم في دعم البحث عن سلام مستدام في كوت ديفوار، وللممثل السامي للانتخابات، انطونيو مونترو. وبالمثل أود أن أعرب عن امتناني للفريق القطري للأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية والإنمائية، والمانحين الثنائيين، وكذلك للبلدان المساهمة بالجنود وأفراد الشرطة للبعثة، وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لمساهمتها في عملية السلام.

مرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			أفراد الشرطة
		ضباط الأركان	القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	١١			١١	
الأرجنتين					٣
الأردن	٧	١٠	١٩٩	٢١٦	٢٥٢
إكوادور	٢			٢	
أوروغواي	٢	١		٣	٩
أوغندا	٢	٢		٤	
أيرلندا	٢			٢	
باراغواي	٩	٢		١١	
باكستان	١٠	١٠	٣٦٤	٣٨٤	
البرازيل	٥	٣		٨	
بنغلاديش	١٠	٩	٣ ٤٧٣	٣ ٤٩٢	١٣٥
بنن	٩	٧	٣٠٤	٣٢٠	٢٧
بولندا	٢			٢	
بوليفيا	٣			٣	
بيرو	٣			٣	
تركيا					٢٣
تشاد	٣			٣	٦
توغو	٦	٤	٢٩٢	٣٠٢	١
تونس	٢	١		٣	
جمهورية أفريقيا الوسطى					٣
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤	
جمهورية مولدوفا	٤			٤	
جيبوتي					٤٠
رومانيا	٥			٥	
زامبيا	١			١	
سري لانكا					١

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			أفراد الشرطة
		ضباط الأركان	القوات	المجموع	
السلفادور	٣			٣	١
السنغال	٨	١٠	٣١٣	٣٣١	٤٢
صربيا والجبل الأسود	٣			٣	
الصين	٧			٧	
غامبيا	٥	١		٦	
غانا	٦	٦	٣٩٧	٤٠٩	١
غواتيمالا	٥			٥	
غينيا	٤			٤	
فانواتو					٤
فرنسا	٢	١٥	١٧١	١٨٨	١٠
الفلبين	٤	١		٥	١١
الكاميرون					٥٣
كرواتيا	٣			٣	
كندا					٩
الكونغو	٥			٥	
كينيا	٥	٤		٩	
مدغشقر					٢
المغرب	١	٢	٧٣٠	٧٣٣	
ناميبيا	٣			٣	
نيبال	٣			٣	
النيجر	٦	٣	٣٦٤	٣٧٣	٣٤
نيجيريا	٥			٥	١٧
الهند	٨			٨	١١
اليمن	٥			٥	٢
المجموع	١٩٣	٩١	٦ ٦٠٧	٦ ٨٩١	٦٩٧

Map No. 4220 Rev. 7 UNITED NATIONS
December 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section